دور الأمم المتحدة في بناء السلام في دولة جنوب السودان (2011-2021)

The Role of the United Nations in Peacebuilding in the Republic of South Sudan (2011-2021)

سماح سيد راضي

طالبة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

عبدالرحمن عبدالعال خليفة

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

ياسمين أحمد إسماعيل

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص

يعد موضوع "دور الأمم المتحدة في بناء السلام في جنوب السودان" موضوعًا هامًّا، تستدعي دراسته فهم الدور الجديد الذي لعبته الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو بناء السلم في الدول المنهارة بعد حالة الصراع. تم استخدام اقتراب الدور، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء، جزء يتناول أولويات مهمة بعثة الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١ في جنوب السودان، والجزء الثاني دور الأمم المتحدة في دعم القطاعات المختلفة في جنوب السودان، والجزء الثالث تقييم الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في جنوب السودان بالنظر إلى الوضع العام الذي وصل إليه جنوب السودان في نهاية ٢٠٢١.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن الأوضاع الاقتصادية ما زالت متدهورة، ففي الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١ وصل عجز الميزانية إلى ٥٠٪، وبالنسبة للقطاع الأمني فإن الأوضاع الأمنية ما زالت تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، خاصة مع الانشقاقات داخل قوات المعارضة، والتي أسفرت عن توترات كبيرة، لا سيما في منطقة وسط الاستوائية. لم يتحقق تقدم يذكر في تشكيل القوات الموحدة اللازمة وتدريبها وإعادة نشرها وفقًا لما نص عليه الفصل الثاني من اتفاقية السلام ٢٠١٨.

أما بالنسبة للأوضاع السياسية وبناء مؤسسات الحكم، فما زال هناك بطء شديد في تنفيذ بنود اتفاقيات السلام، وبالنسبة للوضع الإنساني، ورغم الجهود المبذولة، إلا أن عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في جنوب السودان في العام ٢٠٢١ لم يسبق له مثيل، في حين أن ٨.٥ مليون شخص لديهم احتياجات إنسانية. بالتالي، فإنه رغم جهود البعثة لدعم السلام والاستقرار، فإن التحديات السياسية والاقتصادية تجعل من السلام الدائم هدفًا صعب التحقيق في جنوب السودان.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، بناء السلام، جنوب السودان.

Abstract

The topic of "The Role of the United Nations in Building Peace in South Sudan" is an important topic, the study of which requires an understanding of the new role played by the United Nations after the end of the Cold War, which is building peace in collapsed states after a state of conflict. The role approach was used, and the research was divided into three parts, one-part deals with the priorities of the United Nations mission in the period from 2011 to 2021 in South Sudan, the second part is the role of the United Nations in supporting various sectors in South Sudan, and the third part evaluates the role played by the United Nations in South Sudan in light of the general situation that South Sudan reached at the end of 2021. The study reached a set of results, the most prominent of which is that the economic situation is still deteriorating, as in the period from 2020 to 2021 the budget deficit reached 50%, and for the security sector, the security situation still poses a threat to international peace and security, especially with the splits within the opposition forces, which resulted in major tensions, especially in the Central Equatoria region. Little progress has been made in the formation, training and redeployment of the necessary unified forces as stipulated in Chapter II of the 2018 Peace Agreement. As for the political situation and the building of governance institutions, there is still a very slow pace in the implementation of the provisions of the peace agreements, and as for the humanitarian situation, despite the efforts made, the number of people in need of humanitarian assistance in South Sudan in 2021 is unprecedented, while 8.5 million people have humanitarian needs. Thus, despite the mission's efforts to support peace and stability, political and economic challenges make lasting peace an elusive goal in South Sudan.
Keywords: United Nations, peacebuilding, South Sudan.

المقدمة:

منذ نشأتها، تسعى الأمم المتحدة لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومع تغير طبيعة المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، اتسع دور المنظمة ليشمل ليس فقط منع النزاعات، بل أيضًا إعادة بناء الدول التي مزقتها الحروب والصراعات الداخلية. وتُعد دولة جنوب السودان مثالًا حيًّا على هذا الدور، حيث عانت من صراعات متواصلة منذ استقلالها عن السودان عام 2011. فقد شهدت البلاد حربًا بين دولتين (السودان وجنوب السودان) في بداية الانفصال في الفترة من 2011 إلى 2012، لتتحول بعدها إلى صراعات داخلية وحروب أهلية عصفت بنسيجها الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، برز دور الأمم المتحدة كمحرك أساسي لدعم الاستقرار وبناء السلام في جنوب السودان من خلال بعثاتها الأممية وبرامجها الإنسانية والتنموية. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجهود التي بذلتها الأمم

المتحدة في هذا الإطار، وتحليل مدى فاعليتها من عدمه في تحقيق السلام والتنمية المستدامة في دولة جنوب السودان.[١]

أولاً: الإشكالية البحثية للدراسة

مع التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن الدولي، شهدت المفاهيم المرتبطة به مثل السيادة والتدخل في شؤون الدول تغيرًا جذريًّا. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت الدول تُمارس سيادتها المطلقة دون قبول أي قيود على قراراتها الداخلية أو الخارجية. إلا أن المشهد تغير عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة لتحول طبيعة المجتمع الدولي وتفاقم الأزمات وتعقيدها. بدأ مفهوم السيادة يتوسع ليشمل قبول التدخلات الدولية تحت مظلة "المسؤولية الدولية" بهدف تحقيق مصالح المجتمع الدولي والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[٢]

في هذا الإطار، توسع دور الأمم المتحدة ليشمل ما هو أبعد من تسوية النزاعات، ليصبح إعادة بناء الدول التي مزقتها الصراعات جزءًا أساسيًّا من مهامها. يشمل ذلك بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار والسلم المستدام. تُعد دولة جنوب السودان نموذجًا بارزًا على هذا التوجه، حيث تدخلت الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في دولة شهدت نزاعات متكررة وحروبًا أهلية منذ استقلالها عام 2011. إلا أن هذا الدور يثير تساؤلات جوهرية حول مدى فاعليته في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء السلام والاستقرار. ومن هنا، تتمحور إشكالية هذا البحث حول تقييم فاعلية دور الأمم المتحدة في بناء السلام في جنوب السودان، وما إذا كانت تدخلاتها قد ساهمت فعليًّا من عدمه في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، ومن ثم فإن المشكلة البحثية للدراسة تثير تساؤلا رئيسًا وهو:

ما دور الأمم المتحدة في بناء السلام في جنوب السودان؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية وأهمها:

١. إلى أي مدى نجحت جهود الأمم المتحدة في دعم جهود بناء المؤسسات والاستقرار السياسي في دولة جنوب السودان؟

٢. ما مدى نجاح الأمم المتحدة في النهوض بالأوضاع الإنسانية والمعيشية بدولة جنوب السودان؟

٣. كيف واجهت الأمم المتحدة التحدي الأمني في مهمتها لبناء السلام في دولة جنوب السودان؟

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من عدة اعتبارات يتعلق بعضها بدور الأمم المتحدة في عملية بناء السلم في الدول المنهارة إثر الحروب والصراعات، ويعتبر هذا الدور من الأدوار الجديدة التي لم ينص عليها ميثاق المنظمة، ومن ثم لم يحظَ بدراسات كافية من جانب الباحثين. في حين يتعلق بعضها الآخر بما مثلته عملية انفصال جنوب السودان

من تهديد للأمن القومي المصري سواء من حيث الوضع المائي أو من حيث عدم الاستقرار في منطقة حوض النيل الذي من شأنه أن يعمق من التهديدات الموجهة للأمن القومي المصري. ومن ثم تأتي أهمية هذه الدراسة في التعرف علي دولة جنوب السودان، وإلى أي مدي نجحت جهود الأمم المتحدة من عدمه في دعم بناء مؤسسات السلم والأمن في هذه الدولة.

ثالثًا: أهداف الدراسة

وتتمثل أهم أهداف الدراسة في الآتي:

- رصد التطور الحادث في دور الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة.
- توضيح دور الأمم المتحدة في بناء السلم بدولة جنوب السودان بعد الصراع الذي دام بها لنصف قرن.
- التعرف على أوجه النجاح والإخفاق في تدخل الأمم المتحدة في بناء السلم بدولة جنوب السودان.

رابعًا: إطار الدراسة

الإطار الزمني للدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مدى تطور دور الأمم المتحدة في عملية بناء السلام بعد الصراعات في إطار دولة جنوب السودان في الفترة من 2011 إلى 2021، وذلك لكون البعثة التي أرسلتها الأمم المتحدة لدولة جنوب السودان كانت قد تأسست في التاسع من يوليو 2011 حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1996، كما تم اختيار عام 2021 نهاية للدراسة وذلك لاستمرار قيام البعثة بأعمالها في دولة جنوب السودان حتى ذلك التاريخ.

الإطار المكاني للدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على دولة جنوب السودان، حيث تقوم الدراسة بتوضيح دور الأمم المتحدة تجاه دولة جنوب السودان بعد الانفصال، وتم اختيار دولة جنوب السودان لأهميتها بالنسبة للأمن القومي المصري وأيضًا لأهميتها بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية.

الإطار الموضوعي للدراسة:

يتمحور الإطار الموضوعي للدراسة حول مدى تطور دور الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في إطار دولة جنوب السودان.

خامسًا: المنهج المستخدم

يُستخدم منهج "اقتراب الدور" في هذه الدراسة كإطار تحليلي لتقييم مدى فاعلية دور الأمم المتحدة في بناء السلام في دولة جنوب السودان. يركز هذا المنهج على تحليل الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة استنادًا إلى وظائفها المحددة في ميثاقها، خاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. يتم تطبيق هذا الاقتراب من خلال دراسة الأدوار المنوطة بالأمم المتحدة كما وردت في قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، وتحليل كيفية تنفيذ هذه الأدوار على أرض الواقع.[٣]

تركز الدراسة على تقييم مدى قدرة الأمم المتحدة على تحقيق المهام المرتبطة ببناء السلام، مثل تعزيز الأمن، ودعم بناء المؤسسات، وتوفير المساعدات الإنسانية، والعمل على معالجة أسباب النزاع. يُساعد اقتراب الدور في تحديد مدى اتساق هذه الجهود مع الأهداف المنصوص عليها في القرارات الأممية، وقياس الفجوة بين التطلعات النظرية للأمم المتحدة والنتائج العملية في جنوب السودان. بذلك، يُمكن للإطار التحليلي أن يوفر رؤية شاملة حول فاعلية الأمم المتحدة في تحقيق السلام المستدام، وذلك للحكم على هذا الدور من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس الذي تناولته الدراسة، وهو: ما دور الأمم المتحدة في بناء السلام في جنوب السودان؟

سادسًا: أدبيات الدراسة

يمكن تقسيم الدراسات التي تصدت لموضوع الدراسة إلى محورين، الأول دراسات تناولت نشأة الأمم المتحدة وتطورها، والثاني الدراسات التي تناولت الصراع في السودان.

المحور الأول: نشأة الأمم المتحدة وتطورها

- **دراسة حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن - دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥.**

يهدف الكتاب إلي تقديم دراسة شاملة عن دور الأمم المتحدة في النظام الدولي على مدار نصف قرن، من خلال فحص تطور هذه المنظمة العالمية منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥ وحتى مرحلة التحولات الكبرى التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو. يسعى الكاتب إلى تمكين القارئ العربي من فهم طبيعة الأمم المتحدة، وتقييم دورها في معالجة الأزمات الدولية، وتحليل نقاط قوتها وضعفها. كما يهدف إلى تقديم

مقترحات لتطوير الأمم المتحدة لتكون أكثر قدرة على التعامل مع التحديات المعاصرة. وتوصل الكاتب إلى عدة استنتاجات رئيسة: وهي أن الأمم المتحدة تحولت من مجرد التدخل العسكري لحل النزاع إلى دور يشمل بناء السلام المستدام. كما زادت الأمم المتحدة من انخراطها في إعادة تأهيل المؤسسات الحكومية في الدول التي دمرتها الحروب. وفي هذا الإطار تواجه الأمم المتحدة تحديات كبيرة، مثل تعقيد النزاعات وقلة التمويل. وبناءً على هذه النتائج اقترح نافعة ضرورة تطوير آليات الأمم المتحدة لتصبح أكثر فاعلية في مواجهة الأزمات الجديدة وتعزيز دورها في حفظ السلام والاستقرار العالمي[4].

- **دراسة زياد العرجة، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة حتى عام ٢٠١٢.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة حتى عام ٢٠١٢. تركز الدراسة على فهم تأثير العوامل الدولية التي أدت إلى إنشاء المنظمة وأثرها على العلاقات الدولية، إضافة إلى دورها في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال حل النزاعات وتحقيق التعاون بين الدول.

النتائج التي خلصت إليها الدراسة تشير إلى أن الأمم المتحدة نجحت في تعزيز الأمن والسلم الدوليين، مع تحقيق التعاون في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والاجتماع والثقافة، كما ساهمت في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية[5].

- **دراسة صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ومن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧.**

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور دور الأمم المتحدة في النظام الدولي، مع التركيز على التغيرات التي طرأت على هذا الدور بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وتستند الدراسة إلى فرضية مفادها أن دور الأمم المتحدة تراجع بشكل ملحوظ بعد هذه الأحداث، لصالح تزايد تأثير بعض القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. كما تسعى الدراسة إلى مقارنة هذا التراجع مع الدور الفاعل الذي مارسته الأمم المتحدة في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، عندما كانت أكثر قدرة على فرض احترام قرارات الشرعية الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين.

وتوصلت الدراسة إلى أن فرضية تراجع دور الأمم المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لم تكن دقيقة، حيث تبين أن تجاهل قرارات الشرعية الدولية لم يكن سمة جديدة بعد ٢٠٠١. فقد أظهرت الدراسة أن الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، كانت تتجاوز قرارات الأمم المتحدة منذ التسعينيات وتعمل بشكل فردي وفقًا لمصالحها السياسية. لذلك، لم يكن تراجع دور الأمم المتحدة في هذه الفترة سابقة فريدة، بل كان استمرارية للنهج الذي اتبعته القوى العظمى في تجاوز القرارات الدولية حينما تتعارض مع مصالحها[6].

- **Malone, David" .The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century**

  examines the evolving role and effectiveness of the UN Security Council (UNSC) in maintaining international peace and security, particularly in the post-Cold War era. The book explores the political dynamics, challenges, and reforms the UNSC has faced, including its responses to regional conflicts, peacekeeping mandates, and its attempts to address new security threats like terrorism and humanitarian crises. Malone highlights the tensions between the permanent members' veto powers and the need for broader representation and effectiveness in a changing global order. The final result is a critical analysis of the Security Council's successes, limitations, and ongoing relevance in the modern international system, offering insights into potential reforms and the evolving nature of global governance.[7]

المحور الثاني: الصراع في السودان

- **دراسة سليم ميرة، إشكالية بناء الدولة في جنوب السودان.(2014- 2005)**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الصراع الذي نشب في جنوب السودان في أواخر عام ٢٠١٣ على مسار بناء الدولة في البلاد. تركز الدراسة على استعراض الأسباب السياسية والأمنية والاقتصادية لهذا الصراع، وتسلط الضوء على كيفية تأثيره على الجهود الرامية إلى بناء دولة مستقلة وفعالة. كما تناقش تأثير التدخلات الدولية، خاصة دور منظمة الإيغاد، في محاولة وقف العنف وتعزيز السلام. النتائج التي خلصت إليها الدراسة تشير إلى أن الصراع السياسي أضعف مؤسسات الدولة في جنوب السودان، وتسبب في تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية. كما أظهرت الدراسة أن غياب التنسيق بين النخب السياسية والعسكرية فاقم من الوضع، في حين أن ضعف البنية التحتية وأزمة الثقة بين الحكومة والمواطنين منعت تحقيق التقدم في بناء الدولة[8].

- **دراسة أحمد عبد الأمير الأنباري، الصراع في جنوب السودان: الأسباب والنتائج.**

تهدف الدراسة إلى تحليل جذور الصراع في جنوب السودان، حيث ترى الدراسة أن النزاع بدأ قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير ٢٠٠٥، مع بداية انشقاق سلفا كير عن جون قرنق. وقد تصاعدت التوترات بين الطرفين إلى درجة رفض سلفا كير طلب قرنق للاجتماع؛ مما أدى إلى تعزيز الخلافات وتحصن سلفاكير في إحدى مناطق جنوب السودان.

وبعد انفصال جنوب السودان، اشتد الصراع بين أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحزب الحاكم، ليصل إلى ذروته في ديسمبر ٢٠١٣ مع اندلاع الصراع في العاصمة جوبا.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصراع في جنوب السودان أسفر عن العديد من النتائج السلبية، أبرزها مقتل العديد من المدنيين، وانتهاك حقوق الإنسان، والنزوح الجماعي للسكان إلى دول الجوار أو قواعد الأمم المتحدة. على الصعيد الاقتصادي، أدت الحرب إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وتدهور الوضع الاقتصادي، حيث تراجع الإنتاج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي؛ مما زاد من معاناة السكان في البلاد[9].

- **Carlo KOOS and Thea GUTSCHKE, "South Sudan's Newest War: When Two Old Men Divide a Nation".**

explores the ongoing conflict in South Sudan, focusing on the political rivalry between two key figures: President Salva Kiir and former Vice President Riek Machar. The book examines how personal power struggles between these leaders, rooted in ethnic and political divisions, have led to the violent fragmentation of the country after its independence in 2011. It highlights the historical context of South Sudan's civil wars, the international community's response, and the devastating humanitarian impact on civilians. The final result is a nuanced understanding of how these leaders' ambitions and historical grievances have driven the nation into chaos, and the challenges of achieving peace and reconciliation in a deeply divided society.[10]

وبالتالي نجد أن معظم الدراسات السابقة تسلط الضوء على دور الأمم المتحدة في تسوية الصراع بالطرق السلمية مع وجود قصور في تناول الدور الجديد الذي سعت الأمم المتحدة للقيام به، وهو بناء السلم في الدول التي أنهكتها الصراعات؛ مما أدى إلى تغيير طبيعة الكثير من المفاهيم التي كانت مكرسة في القانون الدولي العام، مثل مفهوم السيادة والتدخل وربطهما بمفاهيم أخرى مثل حقوق الإنسان وبناء السلام، لذا فإننا في هذه الدراسة سوف نتناول التغير الذي طرأ على هذه المفاهيم وأثره على التطور الذي حدث في دور الأمم المتحدة مع تطبيق ذلك على دولة جنوب السودان باعتبارها دولة منفصلة حديثا وكان بها حرب أهلية وصراع دام لسنوات طويلة فضلا عن أهميتها للقوى الإقليمية والدولية.

سابعًا: تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسة وهي:

المحور الأول: أولويات مهمة بعثة الأمم المتحدة في الفترة من 2011 إلى 2021 في دولة جنوب السودان.

المحور الثاني: دور الأمم المتحدة في دعم القطاعات المختلفة في جنوب السودان.

المحور الثالث: تقييم دور الأمم المتحدة في جنوب السودان.

المحور الأول: أولويات مهمة بعثة الأمم المتحدة في الفترة من 2011 إلى 2021.

في أعقاب استقلالها في يوليو 2011، تركزت النزاعات في جنوب السودان على المناطق الحدودية ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية فيما بينها وبين السودان، مثل أبيي والمناطق الغنية بالنفط. في هذا السياق، برز دور الأمم المتحدة من خلال بعثتها، حيث لعبت دور الوسيط بين السودان وجنوب السودان عبر دعم مفاوضات السلام التي رعتها منظمة الإيغاد (IGAD)، وساهمت في تسهيل توقيع اتفاقيات مثل اتفاق التعاون في سبتمبر 2012، الذي حدد القضايا المتعلقة بالحدود والنفط. ونشرت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام في المناطق الأكثر تضررًا، خاصة في أبيي، لمنع وقوع المزيد من الصراعات، كما ساعدت الأمم المتحدة في دعم آليات مراقبة الحدود لتخفيف التوترات ومنع الاشتباكات بين الجيوش.[١١]

وفي الفترة من 2013 إلى 2015 شهد جنوب السودان صراعًا بين النخب السياسية والعسكرية؛ مما أدى إلى اندلاع حرب أهلية وتفاقم الأوضاع الإنسانية. وبدأت جهود بعثة الأمم المتحدة بشكل مكثف في ديسمبر 2013، عندما تفاقم النزاع بين الرئيس سلفاكير ونائبه ريك مشار. وقادت منظمة الإيغاد أولى جولات المفاوضات في أديس أبابا، وأسفرت عن توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 يناير 2014، رغم حدوث خروقات متعددة لاحقًا.

استمرت البعثة في تقديم الدعم الفني واللوجستي لعمليات الوساطة، مع التركيز على تشجيع الحوار الوطني وإشراك جميع الأطراف، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني.

وفي أغسطس 2015، لعبت البعثة دورًا هامًّا في دعم توقيع اتفاق السلام بين الأطراف المتنازعة، المعروف بـ "اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان"، الذي نص على تشكيل حكومة انتقالية وتثبيت وقف إطلاق النار.

ولكن تعثر تنفيذ الاتفاق في البداية واندلعت موجات جديدة من العنف في عام 2016، وواصلت البعثة العمل مع الإيغاد وشركاء دوليين آخرين لتعزيز الحوار. ومن أبرز إنجازات هذه الجهود توقيع "اتفاقية إحياء اتفاق السلام" في سبتمبر 2018، والتي تضمنت التزامًا بتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية شاملة. وبذلك ساهمت البعثة في توفير مساحة للحوار المستدام، إلى جانب مراقبة تنفيذ الاتفاقيات وضمان إشراك المرأة والمجتمع المدني في العملية السياسية،

كما أن دعم بعثة الأمم المتحدة للإيغاد عزز من فرص التوصل إلى حلول سلمية للصراع في جنوب السودان، وأكد التزام المجتمع الدولي بدعم استقرار البلاد عبر مسارات دبلوماسية بناءة.[١٢]

في الفترة من 2018 وحتى نهاية الدراسة في عام 2021 كانت أولوية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تنفيذ بنود اتفاقيات السلام، حيث اعتبرت الأمم المتحدة، من خلال بعثتها، أن تنفيذ اتفاقيات السلام يمثل الانتقال الحقيقي لجنوب السودان من حالة الصراع إلى السلام. تجسد هذا الأمر في حديث رئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذي أكد لمجلس الأمن أنه لا بديل عن تطبيق اتفاق السلام المنشط. قال نيكولاس هايسوم: "منذ عام 2018، وفر اتفاق السلام الذي أعيد تنشيطه لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان الإطار لتعزيز انتقال جنوب السودان من الصراع إلى السلام".[١٣]

المحور الثاني: دور الأمم المتحدة في دعم القطاعات المختلفة في جنوب السودان.

أولاً: دور الأمم المتحدة في دعم الاستقرار السياسي والحوكمة في جنوب السودان:

عقب الانفصال، نجحت الأمم المتحدة في توقيع اتفاق في 20 يونيو 2011 لإنشاء سلطة إدارية مشتركة في منطقة أبيي بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك بسبب المطالب المتضاربة بشأن ملكية الأراضي ووجود احتياطيات نفطية. كما تضمن الاتفاق ترتيبات أمنية تشمل انسحاب القوات المسلحة ونشر قوة أمنية تابعة للأمم المتحدة.

ولتعزيز الاستقرار السياسي بين البلدين، عملت الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي لتسهيل الحوار بين حكومتي السودان وجنوب السودان، ودعمت إنشاء إدارة منطقة أبيي والمجلس التشريعي المحلي لضمان إدارة مشتركة للمنطقة في عام 2011. كما دعمت تنفيذ اتفاق 20 يونيو 2011 بشأن إدارة أبيي وترتيباتها الأمنية.[١٤]

وفي 7 مارس 2012، قدمت الأمم المتحدة دعمًا مؤسسيًا للحكومة في بناء المؤسسات الوطنية وتعزيز سيادة القانون. كما دعمت إنشاء المفوضيات مثل مفوضية محاربة الفساد والمفوضية الوطنية لمراجعة الدستور، وقدمت المشورة بشأن التشريعات، بما في ذلك قوانين مكافحة الفساد وتنظيم الأحزاب السياسية.[١٥]

كما شاركت الأمم المتحدة في إنشاء آليات مشتركة مثل لجنة الرقابة المشتركة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. في 25 يوليو 2012، وثقت القوة تنظيم استفتاء قبلي أحادي على منطقة أبيي، الذي جرى بين 27 و29 أكتوبر 2013 بمشاركة 64,775 ناخبًا مسجلًا. بلغت نسبة التصويت لصالح الانضمام إلى جنوب السودان 99.99%.[١٦]

أما في عام 2015، فقد أرسلت الأمم المتحدة فريقًا من الخبراء الدوليين بالتوازي مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، حيث كُلف هؤلاء الخبراء بتقييم الوضع السياسي والإنساني ودعم تنفيذ اتفاقيات السلام. ساعدت هذه الجهود في ممارسة ضغط دولي على الأطراف المتنازعة؛ مما أدى إلى جلوسهم على طاولة المفاوضات

وتوقيع اتفاقية السلام المنشطة في عام 2018. كما دعمت الأمم المتحدة هذه العملية من خلال تقديم الخبرة الفنية واللوجستية للهيئة الحكومية للتنمية (الإيغاد)، التي كانت الوسيط الرئيس في المفاوضات. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة تسهيلات لوجستية، مثل توفير أماكن الاجتماعات وتيسير التواصل بين الأطراف، وضمنت مشاركة القوى الإقليمية مثل كينيا وأوغندا، والقوى الدولية الكبرى؛ لتعزيز الضغط على الأطراف للوصول إلى تسوية.[١٧]

كما قدمت الأمم المتحدة الدعم لتعديل قوانين الأحزاب السياسية والأمن القومي والانتخابات الوطنية في 15 سبتمبر 2017.

وفي عام 2018 قامت بعثة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الإيغاد وبعض الشخصيات الهامة في إفريقيا بتنشيط اتفاقية السلام المنشطة، والتي تضمنت بنودًا محورية، من بينها تشكيل حكومة انتقالية شاملة برئاسة الرئيس سيلفاكير ونائبه الأول ريك مشار، واعتمدت نظام حكم فيدرالي يعزز نقل السلطات والموارد إلى المستويات المحلية. كما نصت الاتفاقية على توزيع عادل للتمثيل السياسي في الحكومة والجمعية الوطنية، مع الالتزام بإجراء انتخابات ديمقراطية بعد فترة انتقالية مدتها 36 شهرًا. ورغم تحقيق بعض التقدم في تنفيذ بعض بنود الاتفاق، استمرت الأمم المتحدة في تشجيع الحكومة على تحقيق تقدم أكبر في تنفيذ بنود الاتفاق المنشط، مع التأكيد على أهمية ضمان تمثيل النساء والشباب في كافة المجالات.

وإلى جانب ذلك، ركزت الأمم المتحدة على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة من خلال تنظيم جلسات مغلقة، وضمان شمولية عملية الحوار الوطني بمشاركة النساء والشباب ومكونات المجتمع المختلفة. كما عملت على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع مثل التهميش السياسي والانقسامات العرقية. ووفقًا لرئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نيكولاس هايسوم، فإن اتفاقية السلام المنشطة "وفّرت الإطار لتعزيز انتقال جنوب السودان من الصراع إلى السلام".[١٨]

أما في عام 2019 فقد ساهمت الأمم المتحدة من خلال بعثتها في جنوب السودان في دعم عملية السلام من خلال جهود الوساطة بين الحكومة والحركات المسلحة ولجنة السلام الوطنية من أجل تحقيق سلام عادل. في هذا الإطار، دعمت أنشطة بناء السلام بما في ذلك تعزيز مهام الاتصال في الولايات وتوسيع نطاقها لتشمل جبل مرة.[١٩]

كما دعمت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية عام 2020، حيث أنشأت فرقة عمل مشتركة للإشراف على العدالة الانتقالية. ووقّع مجلس الأمن على الوثيقة الدستورية لإنشاء حكومة انتقالية في جنوب السودان في 17 أغسطس 2019 وفق القرار رقم 2595 لسنة 2019.[٢٠]

ونظمت البعثة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية يومي 13 و14 أكتوبر 2020 حلقة عمل للقيادات النسائية بشأن عملية وضع الدستور الدائم.

كما ساهمت البعثة في إعادة تشكيل المؤسسات السياسية المتفق عليها في الاتفاق المنشط عام 2021، مثل إعادة تشكيل الهيئة التشريعية الوطنية، التي تشمل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات، بتعيين 550

عضوًا جديدًا، إضافة إلى الانتهاء من تشكيل المؤسسات الحكومية على صعيد الولايات والصعيد المحلي، وقد يسر إنشاء هذه المؤسسات بموارد كافية العمل التشريعي اللازم لترجمة بعض الالتزامات الواردة في الاتفاق المنشط إلي واقع ملموس ، وهو ما يمكن السلطات الوطنية من تعزيز أداء مؤسسات سيادة القانون علي صعيد الولايات وعلي الصعيد المحلي وتوسيع نطاق الخدمات وتقديمها للسكان بما في ذلك إمكانية اللجوء للقضاء وبالتالي المساهمة في الحد من العنف. [٢١]

وفي 25 مايو 2021، بدأت البعثة في تعزيز العمليات التشريعية والقضائية وعملية الحكومة في جنوب السودان من خلال إدماج الاتفاق المنشط في الدستور الانتقالي لجنوب السودان ثم وضع الدستور الدائم بحضور رئيس وزراء السودان عبد الله حمدوك.

وأحرزت تقدمًا في إصلاح القضاء في مايو 2021، فتم إنشاء لجنة مخصصة لإصلاح القضاء وإعادة تشكيل مفوضية الجهاز القضائي واستعراض القانون القضائي.

وفي إطار دعم البعثة لتحقيق العدالة الجنائية وتعزيز المساءلة في جميع أنحاء البلد، في ديسمبر 2021 نُشر ستة من موظفي شؤون السجون التابعين للبعثة في واو وكواجوك لتقديم التوجيه اللازم حسب الحالات، وتقديم الدعم التقني لمصلحة السجون في جنوب السودان، وتيسير تحسين عمليات السجون، وتعزيز ظروف الاحتجاز الآمنة والإنسانية، وإقامة روابط أقوى مع نظام العدالة الوطنية برمته من أجل التعجيل باستعراض القضايا التي لم يتم البت فيها بعد باستخدام وسائل مثل الكفالة وغيرها من بدائل الاحتجاز السابق للمحاكمة.[٢٢]

وساهمت البعثة في إصلاح المؤسسات المالية الرئيسة مثل مصرف جنوب السودان ووزارة المالية والتخطيط ولجنة مكافحة الفساد وديوان المراجعة القومي عام 2021. وإنشاء آلية إشراف رفيعة المستوى تتسم بالكفاءة والفاعلية لمراقبة تحصيل الإيرادات والميزانية وتخصيص الإيرادات والنفقات وتشغيلها على نحو فعال والإبلاغ عن جميع الإيرادات والنفقات والعجوزات وديون حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بطريقة يسهل وصول الجمهور إليها، بالإضافة إلى نشر تقرير سنوي يتضمن الأنشطة المالية التي تقوم بها الحكومة. هذه الإصلاحات يمكن أن توفر ضمانات بشأن الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالجوانب التنموية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة.

وفي الفترة من 7 إلى 13 ديسمبر عام 2021، نظمت البعثة دورة تدريبية لكبار قادة الدفاع الشعبي والمعارضة عن "القيادة وبناء السلام وإعادة الإعمار"، عُقدت في نيروبي.

وبالتالي ترتكز الأنشطة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة، من تعزيز السلام والأمن الدولي إلى دعم حقوق الإنسان وبناء المؤسسات الوطنية. فمن خلال الوساطة

والضغط الدولي، والعمل على تحقيق الشفافية والمشاركة السياسية، دعمت الأمم المتحدة الجهود المبذولة في تحقيق الاستقرار السياسي في جنوب السودان بعد انفصاله عن السودان، سعيًا لتنفيذ أهداف الميثاق المتعلقة بالسلام والتنمية.

ومن خلال بعثتها في جنوب السودان وفرت البعثة فرصة مهمة للحوار المستدام بين طرفي النزاع في جنوب السودان، كما أن دعم البعثة لمنظمة الإيغاد عام 2015 قد عزز من فرصه التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وساهم في توجيه اهتمام المجتمع الدولي بالأزمة في جنوب السودان.

ثانيًا: دور الأمم المتحدة في دعم القطاع الأمني في جنوب السودان

بلغ عدد القوات المخصصة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى عام 2021 حوالي 17,000 فرد كحد أقصى، مع إضافة 2,101 عنصر شرطة و88 موظفًا معنيًّا بشؤون السجون. أشار مجلس الأمن في قراره رقم 2567 لعام 2021 إلى إمكانية تعديل مستويات القوات ومهامها بناءً على الأوضاع الأمنية في جنوب السودان.[٢٣]

تدابير البعثة لتعزيز القطاع الأمني:

أ) تنفيذ اتفاقية السلام المنشطة (2018): اعتبرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تنفيذ بنود الاتفاق المنشط لعام 2018 من أولوياتها، لذا ركزت على دعم الحكومة لتوحيد القوات المسلحة كجزء من بنود الاتفاق لتعزيز القطاع الأمني. في عام 2021، تم تخريج الفوج الأول من القوات الموحدة في الولايات الاستوائية الكبرى، وصرح رئيس البعثة "هايسوم" بأن هذا التخريج يمثل "خطوة أولى نحو تحول القطاع الأمني"، معتبراً ذلك دليلاً على وحدة شعب جنوب السودان، ومن المتوقع أن يلعب دورًا كبيرًا في الانتقال الديمقراطي للبلاد.

كما لعبت البعثة دورًا في تسهيل الحوارات بين الأطراف المتحاربة؛ مما أدى إلى وقف الأعمال القتالية والالتزام بوقف إطلاق النار كجزء من بنود اتفاقية السلام لعام 2018. وأكدت تقارير الأمم المتحدة استمرار وقف إطلاق النار حتى يناير 2021، وفي 21 يناير 2021، أشار اللواء ديفالا، نائب رئيس آلية الرصد والتحقيق، إلى استمرار وقف إطلاق النار.

ب) العقوبات وحظر الأسلحة: فرض مجلس الأمن في قراره رقم 2206 (2015) عقوبات على الأفراد والكيانات المشاركة في النزاع، كما فرض حظرًا عامًّا على توريد الأسلحة بموجب القرار رقم 2428 (2018)، وتم تجديد هذا الحظر حتى مايو 2021. وأوصى المجلس الدول الأعضاء عند الكشف عن أصناف محظورة تُباع أو تُنقل أو تُورد إلى جنوب السودان بالتخلص منها أو حجزها.[٢٤]

ج) آلية الرصد والتحقيق: أنشأت الأمم المتحدة آلية للرصد والتحقيق من خلال فريق من الخبراء المعني بجنوب السودان. بموجب القرار رقم 2521 (2021)، مدد مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء لتمكينه من توفير معلومات حول الكيانات والأفراد المتسببين في استمرار الصراع.[٢٥]

د) حماية المدنيين: وتمثل ذلك في عديد من المظاهر، مثل:

- **أنشطة حماية المدنيين عام 2019:** نظمت البعثة 42 نشاطًا لحماية المدنيين، شملت حلقات عمل وحوارات بين القبائل وحملات السلام لحل النزاعات القبلية، وتحقيق المصالحة وتيسير الحوار بين المدنيين والعسكريين، مع تعزيز دور النساء والشباب في عملية بناء السلام، وبلغ عدد المستفيدين من هذه الأنشطة 18,458 فردًا. كما دعمت البعثة الحوار بين المدنيين والعسكريين في مدينة جونقلي الكبرى عام 2019.[٢٦]
- **منع العنف القبلي عام 2019:** واصلت البعثة حماية المدنيين عن طريق منع العنف القبلي، مثل دعم الحوار بين زعماء الدينكابور واللونوير والمورلي في جوبا، بقيادة حاكم جونقلي وكبير مديري إدارية البيبور الكبرى. وقدمت البعثة دعمًا فنيًّا للجنة الرفيعة المستوى بقيادة نائب الرئيس جيمس واني إيقا لحل مسألة العنف القبلي في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، وسيرت البعثة دوريات في المناطق المتضررة من العنف.
- **التصدي للتهديدات الناشئة:** قامت البعثة قواعد عمليات مؤقتة للتصدي للتهديدات الناشئة في غرب الاستوائية حيث أُبلغ عن زيادة في الإجرام والتجنيد القسري من جبهة الخلاص الوطني. كما عززت البعثة وجودها في وسط الاستوائية وفي واراب في أعقاب تزايد أعمال العنف القبلي في سبتمبر 2019، والهجمات التي شنها الشباب على المجتمعات المحلية على طول الطريق بين واو وكوايانا وتونج.
- **تهيئة الظروف المواتية لإعادة التوطين:** قامت البعثة بتسيير دوريات في مناطق العودة، بما في ذلك ملكال الكبرى، أكوبو وأورور في جونقلي، ولانيا وياي في شرق الاستوائية لتهيئة الظروف المناسبة لإعادة التوطين. كذلك، سيرت 21,472 دورية، بما في ذلك دوريات قصيرة وطويلة المدى، جوية ديناميكية، ونهرية. إضافة إلى 5,399 دورية حول مواقع حماية المدنيين.
- **حماية المشردين داخليًا:** وفرت البعثة حماية لنحو 170,000 مشرد داخلي في مواقع الحماية داخل قواعدها عام 2020. كما استخدمت آلية الإنذار المبكر لجمع وتتبع وتحليل الحوادث، واتخاذ إجراءات للتصدي للتهديدات والهجمات على المدنيين، عبر دوريات استباقية لإبراز وجودها وردع العنف. بالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بتسيير 54,594 دورية لحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، من خلال نهج شامل يضم التدخل الاستباقي والتواصل مع المدراء العسكريين والسياسيين.
- **إجراءات المحاسبة:** واصلت الأمم المتحدة دعمها للمدنيين من خلال اتخاذ تدابير للمساءلة والمحاسبة الوطنية. تم احتجاز 21 شخصًا مشتبهًا بهم في حوادث أمنية داخل مواقع الحماية، ومحاكمة 8 أفراد منهم، وحُكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين سنتين وعشر سنوات.
- **إزالة الذخائر المتفجرة:** استجابت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لطلبات من السلطات المحلية لإزالة الذخائر المتفجرة من المجمعات السكنية، وجوانب الطرق، والقرى في ولايات الاستوائية الكبرى والبحيرات والوحدة وأعالي النيل وغرب بحر الغزال عام 2020.[٢٧]

- **تحويل مواقع حماية المدنيين:** واصلت البعثة جهودها لتحويل مواقع حماية المدنيين إلى مخيمات للمشردين داخليًا تحت سيادة الحكومة، وفقًا للفصل الثالث من الاتفاقية واستنادًا إلى تقييمات شاملة للمخاطر الأمنية. في عام 2020، أعيد تعيين المواقع الموجودة في بور وواو وجوبا كمخيمات للمشردين داخليًا.
- **توفير الأمن للمخيمات:** في عام 2017، وقعت البعثة مذكرة تفاهم مع حكام الولايات لتوفير الأمن للمشردين داخليًا في المخيمات. في بور وواو، سهلت البعثة التواصل بين المشردين وحكام الولايات لتعزيز الثقة، كما دعمت صياغة اتفاق بشأن التعايش السلمي بين المشردين داخليًا والمجتمعات المضيفة.
- **اتفاق تنسيق العمليات الأمنية:** في 5 أكتوبر 2020، وقع مفوض الشرطة في البعثة اتفاقًا بشأن التنسيق العملياتي مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ مما يتيح تمركز أفراد شرطة الأمم المتحدة في مراكز الشرطة القريبة من مخيمات المشردين داخليًا، لتعزيز قدرات الشرطة المحلية وتقديم الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية والتدريب.
- **المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة:** واصلت البعثة التنسيق مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة الشؤون الإنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية لوضع مشروع قانون الأسرة لجنوب السودان. كذلك، نظمت مناسبات للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) الذي ركز على إشراك المرأة في عملية السلام.
- **نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج:** بالتعاون مع شركاء آخرين، قدمت البعثة الدعم التقني للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. في عام 2020، دعمت البعثة تدريب الشرطة في مجالات مثل المساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ثالثًا: دور الأمم المتحدة في دعم القطاع الإنساني

يقول ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي: "الأمن الغذائي يعني توترات أقل في المجتمع وتطرف عنيف أقل ومزيد من التعاون المتبادل. في حين أن الجياع ليسوا عنيفين بالضرورة، فمن الواضح أن الجوع المستمر يخلق نوعًا من عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى مزيد من الصراع". هذا بالضبط ما حدث في جنوب السودان، حيث ساهم انعدام الأمن الغذائي في استمرار حدة الصراعات. بعد انفصال جنوب السودان، بلغ انعدام الأمن الغذائي أقصى مستوياته في عام 2011، لذا جاءت جهود بعثة الأمم المتحدة لتوفير المساعدات الغذائية والحماية لسكان جنوب السودان.[٢٨]

أ) جهود البعثة في تقديم المساعدات الغذائية والحماية

عام 2019: وجهت الأمم المتحدة والجهات الشريكة نداءً للتبرع بمبلغ 61.5 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الناجمة عن الفيضانات، وتم منح جنوب السودان 70% من الأموال المطلوبة. قدم الصندوق المركزي للطوارئ في الأمم

المتحدة 15 مليون دولار، كما قدم الصندوق الإنساني لجنوب السودان 10 ملايين دولار. في أغسطس 2019، قدمت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية مساعدات لأكثر من 4.4 مليون نسمة، بالإضافة إلى تقديم الرعاية الصحية لأكثر من 1.3 مليون نسمة، وتوفير سبل الحصول على المياه لـ 1.1 مليون نسمة.[٢٩]

عام 2020: تمكن برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع المنظمات الإنسانية من إيصال مساعدات إنسانية وخدمات حماية لأكثر من 7.3 مليون شخص، وهو ما يمثل 97% من الهدف المنقح البالغ 7.6 مليون شخص وفقًا لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020. وفي 31 ديسمبر 2020، في إطار التصدي لجائحة كورونا، تم تأمين 1.1 بليون دولار من مجموع الموارد المطلوبة ضمن خطة الاستجابة الإنسانية البالغة 1.9 بليون دولار، إلا أن النقص في التمويل أثر على أنشطة الاستجابة مثل خدمات المياه والصرف، مما زاد من تفشي الأمراض.

نوفمبر 2020: تم تأمين 974 مليون دولار من مبلغ 1.9 بليون دولار المطلوب في إطار خطة الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك أكثر من 30 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.[٣٠]

عام 2021: قام برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع المنظمات الإنسانية بتعزيز عملياتها المنقذة للأرواح في المناطق التي تعاني من أشد حالات انعدام الأمن الغذائي، مثل بيبور وجونقلي وأويل الجنوبية. بحلول 31 ديسمبر، تمكن البرنامج من إيصال مساعدات غذائية لأكثر من 23,000 شخص في بيبور و5,600 شخص في داك، كما استهدف البرنامج بالتعاون مع المنظمات الإنسانية إنقاذ 420,000 شخص بتدخلات منقذة للأرواح في المناطق المتضررة من الفيضانات.[٣١]

ب) تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية

عام 2020: بالتعاون مع الشركاء في مجال العمل الإنساني، سيّرت البعثة في 1 فبراير 2020، 389 دورية طويلة المدى و1,170 دورية قصيرة المدة في مختلف أنحاء البلاد لدعم عملية إيصال المساعدات وكفالة حماية العاملين في الأنشطة الإنسانية من خلال إنشاء قواعد عمليات مؤقتة. كما وفرت الحماية العسكرية لـ 264 بعثة متكاملة؛ مما أتاح وصولها إلى مناطق شديدة الخطورة. بالإضافة إلى ذلك، تم تسيير 801 دورية من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. كذلك تعهدت قوة البعثة بتأمين عدد من طرق الإمداد الرئيسية، بما في ذلك الطريقان الرابطان بين جوبا وبور، وبين مانكيان وجونقلي.

عام 2021: واصلت البعثة تقديم الدعم إلى الشركاء في العمل الإنساني، حيث سيّرت 66 دورية طويلة المدى و1,163 دورية قصيرة المدى في مختلف أنحاء البلاد لدعم عمليات إيصال المساعدات أو حماية العاملين في الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك إنشاء قواعد عمليات مؤقتة. كما وفرت البعثة الحماية العسكرية لـ 112 بعثة متكاملة، مما أتاح لها الوصول إلى مناطق شديدة الخطورة. بالإضافة إلى ذلك، سيّرت 982 دورية من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.[٣٢]

إزالة الذخائر المتفجرة: استجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لطلبات من منظمات العمل الإنساني لإجراء عمليات مسح وإزالة للذخائر المتفجرة. على سبيل المثال، تم تقديم الدعم لتطهير موقع لإنشاء مركز للعمل الإنساني في كودوك بأعالي النيل في عام 2021. وبناءً على طلب من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم تقييم موقع لإنشاء مدرسة ابتدائية في بانتيو بولاية الوحدة، كان يُستخدم في السابق كموقع للتجميع، وفي غوموروك بجونقلي، تم تطهير منطقة إنزال لتمكين برنامج الأغذية العالمي من إيصال الأغذية للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها بسبب الفيضانات. نشرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 17 فريقًا قاموا بمسح وتطهير مساحة بلغت 513,190 مترًا مربعًا، وتدمير 12,381 صنفًا من المتفجرات و26,360 طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة.

ج) رصد انتهاكات حقوق الإنسان

سبتمبر 2019: قدمت البعثة الدعم للجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان في وضع برنامج لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية وجهاز الأمن الوطني. يهدف البرنامج إلى تمكين مراقبي حقوق الإنسان الوطنيين من إبلاغ الحكومة والشركاء الدوليين عن الانتهاكات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

فبراير 2021: وثقت البعثة 155 حادثًا أثرت سلبًا على حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين، شملت حوادث القتل التعسفي، الاختطاف، العنف الجنسي المتصل بالنزاع، الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، التعذيب وسوء المعاملة، التجنيد العسكري القسري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت هذه الحوادث عن وقوع ما لا يقل عن 376 إصابة بين المدنيين (251 قتيلًا و125 جريحًا)، من بينهم 21 امرأة و17 طفلًا على الأقل.

عام 2021: أجرت البعثة 11 تقييمًا للمخاطر في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان قبل تقديم المساعدة في مجال السفر والمساعدة المادية إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة دعمًا لتنفيذ عملية السلام. كما تحققت البعثة من تعرض خمسة أطفال للاختطاف، وأربع فتيات للاغتصاب، وإصابة فتى واحد بجروح، ووقوع فتى آخر ضحية للتجنيد والاستخدام.[٣٣]

دورات تدريبية عن بعد: في سبتمبر 2020، نظمت البعثة ثلاث دورات تدريبية عن بعد حول العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة أربعة من كبار مسؤولي جبهة الخلاص الوطني، بمن فيهم المنسق الرفيع المستوى لشؤون العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي عينته الجبهة، وذلك لتمكينهم من نشر المعارف على مستوى قيادة الجبهة وبين قادتها الميدانيين.

مناهضة العنف الجنسي: بالإضافة إلى أنشطة مناهضة العنف الجنسي، تعاونت البعثة مع وزارة الشؤون الإنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات للتنديد بوصم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. شارك أكثر من 200 شخص في حلقات عمل ومناقشات في إطار مجموعات تركيز وبرامج إذاعية في عدة مواقع بمختلف أنحاء البلاد.

رابعًا: دور الأمم المتحدة في دعم التنمية

أ) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

عملت البعثة على التنسيق مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ووزارة الشؤون الإنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية لوضع مشروع قانون الأسرة لجنوب السودان، وقد عقد بشأنه اجتماع لأصحاب المصلحة في 11 نوفمبر 2020. بالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية حلقة عمل للقيادات النسائية حول عملية وضع الدستور الدائم يومي 13 و14 أكتوبر 2020. شاركت في هذه الحلقة قيادات سياسية نسائية من أوغندا وغامبيا وكينيا، حيث تم تبادل الأفكار حول عمليات وضع الدستور الوطني في هذه البلدان.

عقد الشركاء أنفسهم حلقة عمل مماثلة لكبار الزعماء السياسيين يومي 18 و19 نوفمبر 2020، وكان المتحدثان الرئيسان هما وزيرة الدفاع، أنجلينا تيني، ووزير الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات والخدمات البريدية، مايكل ماكوي لويث.

بالشراكة مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قدمت البعثة المشورة والمساعدة التقنية لإطلاق مشروع "تعميم مراعاة المنظور الإنساني في إصلاح قطاع الأمن"، الممول من صندوق بناء السلام، في جوبا يومي 12 و13 نوفمبر 2021. يهدف هذا المشروع إلى دعم عملية الإصلاح من خلال تيسير مشاركة النساء والفئات المهمشة في تصميم قوانين وسياسات وممارسات قطاع الأمن، كما يسعى لتعزيز مشاركة المرأة ومراعاة المنظور الإنساني في إصلاح هذا القطاع الحيوي.[٣٤]

ب) التوعية:

استضافت البعثة سلسلة من البرامج الإذاعية التي تناولت مجموعة من القضايا المهمة، مثل مسؤوليات الأحزاب السياسية في بناء الدولة، ومعالجة الأزمة الاقتصادية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، وإعادة تشكيل حكومات الولايات، وغيرها من المواضيع الهامة. ساهمت هذه البرامج في فتح المجال السياسي وتقديم منصة لأصحاب المصلحة لمناقشة المسائل ذات الأهمية، وتعزيز التواصل بين القادة السياسيين والسكان، ونشر معلومات موثوقة حول اتفاق السلام وعملية السلام خلال عام 2020.

كما دعمت البعثة تدريب الشرطة في مجالات متعددة تشمل المساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن، والعنف الجنسي والإنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

كما واصلت البعثة جهود التوعية المجتمعية، داعيةً إلى اتخاذ تدابير وقائية وتخفيفية تراعي المنظور الإنساني، خاصة في سياق التصدي للعنف المنزلي خلال جائحة كوفيد-19.

في عام 2021، استضافت البعثة برنامجين إذاعيين، حيث جمعا بين مجموعة من المهنيين والقادة لتبادل الأفكار حول تحسين فرص كسب الرزق وبناء السلام. إضافة إلى ذلك، واصلت قوات وشرطة الأمم المتحدة تقديم التدريب للأفراد على منع العنف الجنسي والإنساني والتصدي له، مما ساعد في تعزيز جهود البعثة في هذا المجال بشكل عام.

إلى جانب التدريب والتوعية، واصلت الأقسام الفنية تنفيذ أنشطة تراعي المنظور الإنساني، داعية إلى إدماج المرأة في جهود إدارة النزاع وتحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي. شاركت النساء في حوارات السلام المحلية، لمعالجة الأبعاد الإنسانية على المستوى المحلي، من خلال دمج النساء العاملات في مجال بناء السلام في هذه الجهود.

هذا العمل ساهم في تعزيز الشمولية في إصلاح قطاع الأمن، وتمكين النساء والفئات المهمشة من أن يكون لهن صوت في صنع السياسات المتعلقة بالأمن والسلام، وهو أمر حاسم لضمان التماسك الاجتماعي والسلام المستدام في جنوب السودان.

المحور الثالث: تقييم دور الأمم المتحدة في جنوب السودان.

أولاً: تقييم دور الأمم المتحدة في جنوب السودان وفقا لتقارير الأمين العام.

يمكن تقييم هذا الدور للأمم المتحدة في جنوب السودان من خلال العديد من المؤشرات وأبرزها

أ) دور الوساطة في المصالحة السياسية

نجاح الأمم المتحدة في ممارستها لهذا الدور كان مرهونًا أو مقيدًا بإرادة أطراف الصراع. فعلى سبيل المثال، عندما تلاقت إرادة طرفي الصراع على المصالحة السياسية، مثلما حدث عام ٢٠٠٥، أمكن للأمم المتحدة عقد اتفاقية السلام الشامل بين السودان وجنوب السودان والتي نصت على حل القضايا العالقة بين البلدين، مثل أبيي وكردفان والنيل الأزرق وقضايا النفط. ورغم جهود الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الاتفاقيات، إلا أن المشاكل المتعلقة بتنفيذ بعض بنودها استمرت.[٣٥] على سبيل المثال:

١. الوساطة الأممية وإتمام الاتفاقيات بشأن أبيي (نجاح جزئي)

وقد تمثل ذلك في اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا ٢٠٠٥)، إذ نصت هذه الاتفاقية على حل القضايا العالقة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، مثل أبيي وكردفان والنيل الأزرق وقضايا النفط. ورغم جهود الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الاتفاقيات، إلا أن المشاكل المتعلقة بتنفيذ بعض بنودها استمرت. على سبيل المثال، فشل الاستفتاء حول مصير منطقة أبيي، حيث لم يتم إجراء الاستفتاء بسبب الخلافات حول من يحق له التصويت، مما شكل نقطة ضعف كبيرة في تنفيذ الاتفاقية. **كما تمثلت هذه الوساطة أيضا قي بعثة الأمم المتحدة في** منطقة أبيي، فعلى الرغم من نشر البعثة في عام ٢٠١١ فإن الخلافات والتوترات بين الطرفين قد استمرت.

إذ شهدت المنطقة صراعات بين قبيلتي المسيرية والدينكا في عام ٢٠١٣.[٣٦] هذه الحوادث تشير إلى فشل في تحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة.

٢. الوساطة في جنوب كردفان والنيل الأزرق (فشل جزئي):

بينما نص الاتفاق عام ٢٠٠٥ على أن جنوب كردفان والنيل الأزرق سيكونان جزءًا من السودان، فإن الظروف على الأرض والاختلافات السياسية والأمنية حالت دون تنفيذ ذلك بصورة كاملة وفعالة. ورغم تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في الوساطة والتفاوض، لم تتمكن الأمم المتحدة من إنهاء القتال في جنوب كردفان والنيل الأزرق. على سبيل المثال، فشلت الأمم المتحدة في إيقاف التصعيد العسكري بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، التي اندلعت في ٢٠١١، بعد انفصال جنوب السودان. حيث واجهت الأمم المتحدة عراقيل في إيصال المساعدات الإنسانية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢ بسبب الحصار المفروض من الحكومة السودانية؛ مما زاد من تعقيد الوضع الإنساني في المنطقة[37].

٣. الآلية المشتركة لمراقبة الحدود (JMC) (فشل جزئي)

تم إنشاء الآلية المشتركة لمراقبة الحدود (JMC) لمراقبة تطبيق اتفاقيات وقف إطلاق النار بين السودان وجنوب السودان. ورغم هذا، استمر الصراع على الحدود، حيث وقعت اشتباكات في منطقة هجليج في ٢٠١٢، وهي منطقة غنية بالنفط ومتنازع عليها. إضافة إلى ذلك، تكررت انتهاكات الهدنة من قبل الطرفين؛ مما يشير إلى أن الآلية كانت محدودة في قدرتها على ضمان استقرار حقيقي[38].

٤. الضغط السياسي على الأطراف (ضعف فاعلية)

على الرغم من أن الأمم المتحدة حاولت الضغط على الأطراف لتسوية النزاع، فإن ضعف الضغط السياسي وعدم وجود آليات فعالة لدفع الأطراف لقبول حلول سياسية دائمة كان من أكبر العوامل التي أدت إلى فشل الوساطة. تم استئناف المفاوضات مرارًا، ولكنها كانت غير مثمرة، حيث استمرت التوترات والصراعات بين السودان وجنوب السودان. كما أن مصالح الأطراف كانت معقدة وغير قابلة للتسوية بسهولة من خلال الوساطة الأممية. وبالتالي فإن الوساطة الأممية بين السودان وجنوب السودان عقب الانفصال كانت جزئيًّا فعالة، ولكنها فشلت في تحقيق حلول دائمة ومستدامة للعديد من القضايا العالقة. فبينما ساهمت الأمم المتحدة في خفض التصعيد العسكري وتقديم الدعم الإنساني في بعض الحالات، إلا أن عدم القدرة على تنفيذ بنود مهمة (مثل استفتاء أبيي) واستمرار العنف والتوترات في مناطق مثل كردفان والنيل الأزرق، يعكس عدم فعالية الوساطة بشكل كامل.

٥. توقيع اتفاقية السلام عام ٢٠١٥

عندما تحول النزاع عام ٢٠١٣ في جنوب السودان إلى صراع داخلي بين النخب السياسية والعسكرية؛ قامت الأمم المتحدة بالتدخل عبر وساطة مكثفة لإنهاء هذا الصراع وإجاد حل سياسي له، وهو ما تم تتويجه في عقد اتفاقية السلام عام ٢٠١٥ بين الحكومة والمعارضة والتي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وكانت الوساطة في هذه الفترة تستهدف وقف القتال بين الأطراف المتنازعة، فتم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة وإقناعهم بالجلوس على طاولة المفاوضات عام ٢٠١٥، وهو ما اعتُبر خطوة هامة نحو وقف القتال، وتم وقف إطلاق النار بشكل جزئي، لكن لم يكن مستدامًا، حيث تم خرق بنود الاتفاقية في عام ٢٠١٦ مع تصاعد العنف مرة أخرى في العاصمة جوبا، وهو ما أدى إلى انتكاسة في تنفيذ الاتفاقية وأثار شكوكًا في قدرتها على ضمان السلام المستدام. وتركز العنف حول الخلافات بين الرئيس سلفاكير ونائبه السابق ريك مشار، وهو ما أعاد التفجير السريع للأزمة السياسية[39]. ولكن بعد اندلاع القتال مجددًا، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بإعادة تنشيط هذه الاتفاقية مرة أخرى في عام ٢٠١٨ عبر عملية وساطة جديدة، مع إشراك الأطراف السياسية والعسكرية من جديد في عملية التفاوض. بفضل هذه الجهود حققت الوساطة نجاحًا جزئيًا في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار فعليًا وإنشاء حكومة انتقالية شاملة في ٢٠١٨ تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة، وهي خطوة هامة نحو السلام السياسي. ولكن دراسة الباحث لمدى إلتزام كل من الحكومة والمعارضة بهذه الاتفاقية في الفترة التالية من الاتفاقية المنشطة عام ٢٠١٨ تكشف عن أن النظام الفيدرالي لم يتم تطبيقه رغم النص عليه، وهذه القضية تعتبر واحدة من البنود الأكثر إثارة للجدل التي لم يتم تنفيذها. كما أن الانتخابات التي كان من المفترض أن تجرى لتشكيل حكومة دائمة عام ٢٠١٨ وفقا للاتفاقية لم تُنفذ، ويعتبر ذلك إخفاقًا في تحقيق تطلعات شعب جنوب السودان في تحديد مستقبلهم السياسي من خلال صناديق الاقتراع. وكذلك الشأن بالنسبة للمؤسسات السياسية، فإن التقدم في بناء مؤسسات سياسية مستدامة كان محدودًا، مع استمرار الصراعات على السلطة وعدم استكمال جميع الهيئات السياسية المنصوص عليها في الاتفاقية. وفي المؤسسات القضائية، لم يتم تحقيق تقدم كبير في إنشاء مؤسسات قضائية مستقلة، حيث عانت هذه المؤسسات من قصور كبير في أدائها. وبالنسبة للمؤسسات المالية، بالرغم من وجود مبادرات لتحسين المؤسسات المالية، إلا أن الإصلاحات كانت غير كافية، وواجه النظام المالي صعوبة في تحقيق الاستقرار[40].

وعلى هذا نخلص من التحليل السابق أن الدور الوساطي للأمم المتحدة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ قد حقق نجاحًا جزئيًّا في وقف إطلاق النار فعليًّا في ٢٠١٨ وإنشاء حكومة انتقالية شاملة؛ مما يدل على قدرة الأمم المتحدة في تحقيق بعض التقدم السياسي في جنوب السودان. ولكنه يظهر أيضًا فشلًا في تطبيق بقية بنود الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بالنظام الفيدرالي وإجراء الانتخابات، ودعم المؤسسات السياسية؛ مما يعكس تحديات كبيرة في ضمان التسوية السياسية المستدامة حيث تظل التوترات الداخلية وعدم التوافق السياسي بين النخب الجنوب سودانية تمثل عائقًا رئيسيًّا في نجاح الوساطة الأممية على المدى الطويل. ومع ذلك فإن جهود الأمم المتحدة في مجال المصالحة السياسية من وجهة نظر الباحث كانت حاسمة في الحيلولة دون تجدد الحرب الأهلية في جنوب السودان وانهيار كامل للدولة.

ب) الدور التنموي للأمم المتحدة في دولة جنوب السودان: ويشمل هذا الدور أعمال الإغاثة وإيصال المساعدات والخدمات الإنسانية وتحسين الظروف والأحوال المعيشية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان الذين كانت تهددهم مخاطر المجاعة، وذلك كما يلي

١. **تحسين الوضع الإنساني:** وقد تمثل ذلك في

- **توزيع المساعدات الإنسانية:** وفقًا لتقرير الأمين العام عام ٢٠٢١، تمكنت البعثة من توصيل المساعدات الغذائية إلى حوالي ٥.٩ مليون شخص من المتضررين. وهذا يعد نجاحًا كبيرًا في توفير الإغاثة في ظل ظروف صعبة. ولكن، وبالرغم من هذه الجهود، استمرت المجاعة في تهديد حياة حوالي ٨.٥ مليون شخص، أي حوالي ٧٥٪ من السكان. هذا يظهر أن هناك نقصًا كبيرًا في التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية بشكل كامل. ومن ناحية أخرى فهذا يؤكد ما واجهته الأمم المتحدة من تحديات في إيصال المساعدات للمستحقين فقد تم الإبلاغ عن ١٠٣ حادثة بين سبتمبر ونوفمبر ٢٠٢١ التي أعاقت إيصال المساعدات الإنسانية؛ مما يشير إلى صعوبة في تنفيذ عمليات الإغاثة بسبب العنف والمخاطر الأمنية. علاوة على ذلك، نزوح العاملين في المجال الإنساني بسبب المخاوف الأمنية أثر سلبًا على فاعلية الاستجابة للأزمة[41].

- **حقوق الإنسان:** فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان سجلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ١٣٤ حادثًا متصلًا بانتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١، شملت القتل التعسفي، الاختطاف، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وهذا يشير إلى تدهور الأوضاع الأمنية رغم وجود الوساطة الأممية.

- **تمكين المرأة** :على الرغم من الالتزامات القانونية بتخصيص ٣٥٪ من المناصب السياسية للنساء بموجب اتفاقية السلام عام ٢٠١٥، فإن تمثيل النساء في البرلمان الانتقالي عام ٢٠١٦ لم يتجاوز ٢٨٪؛ مما يعكس فشلًا في تحقيق هذا الهدف المهم من الاتفاقية.

١. النهوض بالأوضاع الاقتصادية

بالرغم من المساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والتي سبق الإشارة إليها في موضع سابق من الدراسة، إلا أنه بحلول عام ٢٠٢١، كان الوضع الاقتصادي في جنوب السودان في حالة تدهور شديد، حيث أعلن المصرف المركزي عن نفاد احتياطاته من النقد الأجنبي؛ مما أثر على قدرة الحكومة في دفع رواتب الموظفين لمده خمسه أشهر، هذا يشير إلى فشل في إدارة الاقتصاد بشكل فعال خلال هذه الفترة. ومن ناحية أخرى فإن العجز المالي في الميزانية بلغ حوالي ٥٠٪ خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١؛ مما يعكس تحديات كبيرة في إدارة الموارد المالية. هذا العجز كان يعادل ١.٣ مليار دولار؛ مما أثر بشكل كبير على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية وزاد من الأزمة الإنسانية [42] ، كما جاءت جائحة كورونا لتزيد من تأثيرها السلبي على جنوب السودان، حيث أدت الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى زيادة العنف والإجرام، خاصة في المناطق التي كانت تعاني من الضعف الاقتصادي مثل ولاية الوحدة. كما ساهمت الجائحة في تعميق الأزمة الاقتصادية وزيادة التحديات الإنسانية بسبب نقص الموارد.

ج) إصلاح القطاع الأمني

كان من أبرز أهداف الاتفاقية المنشطة لعام ٢٠١٨ هو توحيد القوات المسلحة في إطار إصلاح القطاع الأمني. إلا أن تنفيذ هذا الهدف واجه تحديات كبيرة بسبب نقص التمويل. فالتقدم كان بطيئًا جدًا؛ مما حال دون استقرار أمني في معظم المناطق. وهو ما يمكن الاستدلال عليه في اندلاع العنف المحلي والقتال القبلي في عام ٢٠٢١، حيث شهدت بعض المناطق مثل ولاية واراب زيادة في القتال القبلي والنزوح الناتج عنه، حيث نزح ١٨,٠٠٠ شخص بسبب الصراعات. وهذا يعكس أن جهود إصلاح القطاع الأمني لم تكن فعّالة بما فيه الكفاية لاحتواء النزاعات الداخلية[43].

وبالتالي، فمن خلال هذه المؤشرات، يمكن تقييم أن جهود الأمم المتحدة في جنوب السودان بين ٢٠١٨ و٢٠٢١ كانت جزئية ومحدودة الفاعلية في بعض المجالات. فالأمم المتحدة حققت بعض النجاحات المحدودة في تحسين الوضع الإنساني والأمني، ولكن التحديات الاقتصادية والانتهاكات المستمرة كانت تمثل عائقًا كبيرًا أمام الاستقرار الشامل في جنوب السودان خلال هذه الفترة.

ثانيًا: تقييم دور الأمم المتحدة في جنوب السودان وفقا لتقرير التنمية البشرية.

جاءت جنوب السودان في المركز 191 (الأخير) في تقرير التنمية البشرية لعام 2021؛ مما يعكس حالة التدهور الشامل في التنمية. ورغم وجود بعثة الأمم المتحدة لأكثر من عقد، لم تشهد جنوب السودان تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. وأدى استمرار الصراعات وضعف الإدارة إلى تفاقم الفقر والتراجع التنموي؛ مما جعل الدولة تحتل المرتبة الأخيرة عالميًّا في تقرير التنمية البشرية لعام 2021. ولتوضيح التأثير الأممي على الأوضاع في جنوب السودان، يمكن عرض مقارنة لتقارير التنمية البشرية لوضع جنوب السودان وقت قدوم البعثة عام 2011 وحتى 2021.

أ) الوضع عقب الانفصال (2011–2012):

تزايدت الصراعات المسلحة سواء بين جنوب السودان والسودان أو بين الفصائل الداخلية؛ مما أثر سلبًا على استقرار البلاد وأعاق جهود التنمية. وبالتالي، جاءت تقارير التنمية البشرية لعام 2011 و2012 و2013 لم تتضمن بيانات شاملة عن جنوب السودان، إلا بعض البيانات الضحلة جدًّا والتي تتمثل في نسبة تمثيل النساء في البرلمان والتي بلغت 24.3% وتقدير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي قدر بحوالي 1,790 دولار أمريكي. ولم تُدرج الدولة ضمن ترتيب الدول في التقرير. فهذه الفترة سجلت جنوب السودان أدنى موقع في تقارير التنمية البشرية، وهذا يعكس التحديات التي واجهتها الدولة في جمع البيانات بسبب حالة عدم الاستقرار والصراعات.[44]

ب) الوضع في 2021 وبعد مرور أكثر من عقد على وجود البعثة:

ليس هناك ما يعبر عن تدهور الأوضاع في جنوب السودان أكثر من عدم احتفال جنوب السودان منذ 2017 وحتى 2021 بالذكرى السنوية للانفصال، وعُلل ذلك من قبل المتحدث باسم الحكومة بقوله: "إن أوضاع بلاده ليس فيها ما يستدعي الاحتفال به". تعبر هذه العبارة عن مدى الحزن والألم المصحوب بالأسى على ما آل إليه جنوب السودان بعد عقد من الانفصال، بعد الوعود الدولية بمستقبل واعد. وقد عبر عن ذلك الأمين العام في جلسته الأولى عقب الانفصال رقم 6583 عام 2011 حيث قال: "كم كنت فخورًا بحضور حفل إعلان الاستقلال في جوبا، لقد كانت مناسبة مثيرة ومؤثرة للغاية"، وتوالت على شعب جنوب السودان في هذه الجلسة الوعود بمستقبل مزهر، إلا أن ما وصل إليه جنوب السودان من تدهور وتشتت يعبر عن وجود فجوة بين الواقع والتطلعات. ففي عام 2021، حصلت جنوب السودان على أدنى قيمة في تقرير التنمية البشرية وهي 0.385، في حين سجلت الدول المنخفضة في دليل التنمية البشرية 0.518، وجنوب السودان تمتلك قيمة أدنى من هذه التقديرات؛

مما يعبر عن تدني المؤشرات التالية: طول العمر، التعليم، مستوى الدخل، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ووصلت **نسبة الفقر المتعدد الأبعاد** إلى 91.9%، وهذا المؤشر يعكس التدهور الكبير في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، رغم الجهود الدولية. فقد بلغ عدد من يعانون من الحرمان الشديد في 2021 63.2% من السكان، ومن يعيشون في فقر مدقع 74.3% من السكان و6.3% من السكان معرضون للفقر متعدد الأبعاد. بالإضافة إلى بلوغ عدد السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل 74.4% من الجنسين. كما ظلت الخدمات الصحية المقدمة للسكان ضعيفة جدًّا، وهذا يفسر الانتشار الكبير للأمراض. فقد بلغت الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين 14% فقط من الاحتياجات، بينما **نسبة الحرمان من التعليم** بلغت 39.6% من السكان. أما بالنسبة لدليل التنمية البشرية حسب الجنس، الذي يعبر عن عدم المساواة بين الذكور والإناث سواء في الدخل أو في التعليم أو الخدمات أو الوظائف في جنوب السودان، سجلت جنوب السودان قيمة 0.843 وهي أقل بكثير من متوسط الدول المنخفضة الذي يبلغ. فقد سجل التقرير أن الدول المنخفضة تسجل قيمة 0.864، وجنوب السودان تقترب جدًّا من هذه القيمة، وبالتالي استمرار عدم المساواة حسب الجنس رغم جهود الأمم المتحدة التوعوية. فقد شهد تمثيل النساء في البرلمان تحسنًا طفيفًا، إذ ارتفعت النسبة إلى 32.3% مقارنة ب 2011، ولكنها أيضًا لا تعبر عن النسبة المتفق عليها في الاتفاق المنشط 2018، والتي كان من المفترض أن تمثل 35% على الأقل. وبناءً على ذلك، جاءت جنوب السودان في المركز 191 (الأخير) في تقرير التنمية البشرية لعام 2021، ما يؤكد استمرار التحديات التنموية في تلك الدولة.[45] هذه البيانات تعكس الأوضاع الصعبة التي واجهتها جنوب السودان منذ الانفصال من صراعات وحروب وما يعبر عن ذلك الغياب الملحوظ للبيانات الدقيقة في السنوات الأولى، وتدهور الأوضاع بحلول 2021 رغم الجهود المبذولة لتحسينها. حيث سجلت جنوب السودان أدنى قيمة في تقرير التنمية البشرية لعام 2021 بلغت 0.385، وهي أقل بكثير من متوسط الدول المنخفضة الذي يبلغ 0.518، فرغم وجود بعثة الأمم المتحدة منذ عام 2011، إلا أن الأوضاع التنموية في جنوب السودان شهدت تدهورًا واضحًا بدلاً من التحسن. وتُظهر البيانات والمؤشرات استمرار الأزمات التنموية في مجالات الفقر، والتعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين. كما أن البعثة فشلت في تعزيز الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية.

أسباب ضعف تأثير البعثة في جنوب السودان:

- النزاعات المسلحة الداخلية والخارجية أثرت سلبًا على جهود التنمية وأعاقت تنفيذ المشروعات التنموية.
- افتقار جنوب السودان إلى المؤسسات القادرة على إدارة الموارد وتطبيق البرامج التنموية.
- نقص الكوادر المدربة وغياب التمويل الكافي لتنفيذ خطط التنمية.
- تركّزت الجهود الأممية على تقديم مساعدات إنسانية عوضًا عن بناء القدرات والتنمية طويلة الأمد.

- عدم استخدام نهج يتناسب مع دولة وليدة تحتاج إلى تعزيز الاستقرار السياسي، بناء المؤسسات، وتحقيق المصالحة الوطنية كخطوة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة.

الاستنتاج

يمكن القول أن دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي قد تأثر بشكل كبير بتغير طبيعة التهديدات التي تواجهها، خاصة في حالات النزاع الداخلي مثل تلك التي شهدتها جنوب السودان. فقد انتقل دور الأمم المتحدة من التدخل العسكري التقليدي إلى تدخلات متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الإنسانية، السياسية، والتنموية. وقد كان هذا التغير ضروريًا للاستجابة للتهديدات الجديدة التي ظهرت نتيجة للحروب الأهلية والنزاعات على الموارد، وهو ما يتطلب تعدد الأدوار وتنوع الاستراتيجيات.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة من الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، فإن التحديات المحلية مثل الصراعات بين النخب السياسية وعدم التزام الأطراف بالاتفاقات الموقعة قد أثرت على نجاح تلك الجهود.

وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة قد نجحت جزئيًا في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والمهاجرين، لكنها لم تتمكن من تحقيق نتائج مستدامة في تحسين الأوضاع الإنسانية بشكل كامل.

لم تحقق الأمم المتحدة النجاح المطلوب في النهوض بقطاع الخدمات، مثل تحسين أوضاع المرأة، والصحة، والتعليم. في حين تم بذل جهود لتحسين هذه المجالات، إلا أن العراقيل السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى التحديات البيئية مثل الفيضانات والكوارث الطبيعية، قد أعاقت فعالية تلك الجهود. ولا تزال البلاد بحاجة إلى استثمارات أكبر وتحسين التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية لضمان تحسين الوضع في هذا المجال.

فيما يتعلق ببناء مؤسسات الحكم والقانون، فإن النتائج كانت مخيبة للآمال. على الرغم من الجهود المبذولة في تعزيز السلم والأمن وبناء هياكل قضائية وشرطية، فإن التحديات الأمنية المستمرة والفساد المحلي قد ساهمت في إعاقة تقدم هذه المؤسسات. لا تزال مشاكل العدالة الجنائية وتطبيق القانون تمثل تحديًا كبيرًا في هذا السياق وبحلول عام 2021، لم تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها بالكامل في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في جنوب السودان. ورغم الجهود المبذولة في مجالات عديدة، إلا أن الوضع الأمني، والاقتصادي، والإنساني في البلاد ما زال يشهد تحديات عميقة. ولتكون الجهود فعّالة، يجب أن يتسم التدخل الدولي والإقليمي والمحلي بمزيد من التنسيق والالتزام المستدام من جميع الأطراف، مع التركيز على تلبية احتياجات جنوب السودان وتحقيق نتائج ملموسة في بناء السلام والاستقرار.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

من خلال دراسة دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يتضح أن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لدعم السلام والاستقرار والتنمية في البلاد كانت كبيرة، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة. كما أن التحديات التي واجهتها البعثة كانت متعددة ومعقدة، بما في ذلك الصراع بين النخب السياسية، وعدم الالتزام الكامل بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة، وانعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة، إلى جانب التحديات الاقتصادية والبيئية التي أدت إلى تعقيد الأوضاع الإنسانية.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها البعثة في حماية المدنيين، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم المفاوضات السياسية، إلا أن التحديات المستمرة، مثل: الصراعات العرقية والسياسية الداخلية، وعدم الالتزام من بعض الأطراف ببنود الاتفاقيات، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتفاقمة – جعلت من الوصول إلى سلام واستقرار دائمين هدفًا صعب التحقيق.

ومع نهاية عام 2021، لم تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق هدفها النهائي في دعم الاستقرار والتنمية في جنوب السودان بشكل كامل؛ لذا، يتطلب الأمر التزامًا أقوى وإجراءات أكثر تكاملًا من المجتمع الدولي والأطراف المحلية لضمان أن تؤدي جهود السلام إلى نتائج ملموسة ومستدامة تعود بالنفع على شعب جنوب السودان. إن تحقيق الاستقرار يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز الثقة بين الأطراف، وتوفير الدعم المطلوب للتنمية المستدامة؛ مما يستلزم تعاونًا مشتركًا على المستويات المحلية والدولية.

التوصيات:

التوصيات إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة:

- لابد من إدراك مدى الخطورة التي تمثلها قضية جنوب السودان على السلم والأمن الدوليين من قبل المجتمع الدولي، وبالتالي لابد من أن يكون هناك التزام دولي قوي يسعى لمعالجة جذور ومسببات الأزمة في جنوب السودان.
- على الأمم المتحدة أن تراجع استراتيجيتها في إعطاء حق تقرير المصير، فجنوب السودان قدمت نموذجًا فاشلًا للعلاقة بين تقرير المصير بالانفصال وعملية السلام. فحق تقرير المصير يخضع لعوامل داخلية وخارجية لابد من مراعاتها، وفي حالة جنوب السودان لم يراعي المجتمع الدولي العوامل الداخلية لهذا البلد

والطبيعة المعقدة لهذا الوضع. فمن الممكن البحث عن حلول علاجية للمشاكل الداخلية في الدولة مثل النظام الفيدرالي أو اللامركزية أو الحكم الذاتي.

- التخطيط المسبق والإعداد المؤسسي: لقد أثبتت حالة جنوب السودان بعد مرور أكثر من عقد من جهود الأمم المتحدة أن الأمم المتحدة لم تضع خططًا مسبقة. ففي السنوات الست التي سبقت الاستفتاء على حق تقرير المصير كان من الواجب على الأمم المتحدة أن تعد خطة تنموية لبناء جنوب السودان، وأن تكون هذه الخطة مراعية للوضع المعقد لهذا البلد، بالإضافة إلى خطة بديلة في حال فشل الخطة الموضوعة وعدم تحقيقها للنتائج المرجوة.
- استخدام نهج متكامل يركز على بناء مؤسسات الدولة، وحماية المدنيين، وتعزيز التنمية الشاملة، وإشراك المجتمع الدولي بشكل فعال؛ لضمان استدامة السلم والأمن في الدول المطالبة بالانفصال.
- بعثة الأمم المتحدة حققت نتائج ملموسة في مجال حماية المدنيين مع إهمال جهود التنمية الفعالة في جنوب السودان. فعلى الأمم المتحدة أن تسعى لتعزيز التفويض والتنسيق لبعثتها ليشمل دورًا أكبر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب حماية المدنيين.
- على الأمم المتحدة أن تسعى إلى تعزيز آليات مراقبة التقدم في تنفيذ اتفاقيات السلام وطلب تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن لتقييم التقدم وطلب التدخل عند الحاجة.
- على الأمم المتحدة أن تسعى إلى تعزيز الثقة بين سكان جنوب السودان وبين بعثتها وذلك من خلال برامج توعية بأهمية وأدوار وأنشطة البعثة وأهدافها ورؤيتها.

التوصيات إلى حكومة جنوب السودان:

- الوصول إلى الاستقرار في جنوب السودان يتطلب التزامًا حقيقيًّا من الحكومة بتنفيذ الإصلاحات وتعزيز المصالحة بين الفصائل المختلفة في جنوب السودان.
- استغلال دعم الأمم المتحدة لبناء القدرات والتنمية، حيث إن التعاون المشترك بين الجانبين هو الأساس لتحقيق الأمن والسلام المستدام.
- على الحكومة أن تدرك الأسباب الحقيقية للصراع في جنوب السودان وأن تسعى لمراعاة طبيعة هذا البلد المعقد بطبيعته، وأن تسعى لتحقيق مبدأ الشمولية في توزيع المهام والسلطات، وتمثيل كافة الفئات في عملية

صنع القرار بناءً على الكفاءة والخبرة، دون النظر إلى العرق أو الجنس. مع ضرورة وضع سياسات مستقبلية تعالج المظالم التاريخية التي تعرض لها بعض الفئات في جنوب السودان.

- على الحكومة في جنوب السودان أن تسعى لكسب ثقة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بالالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها، سواء من الناحية المالية أو السياسية.
- التركيز على التنمية المستدامة والاستثمار في مشاريع طويلة الأمد تعزز الاستقرار، مثل التعليم والرعاية الصحية.
- على الحكومة أن تسعى لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع دول الجوار الإفريقي والعربي، باعتبار العوامل والمصالح المشتركة.

المراجع:

١- انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في السودان وجنوب السودان، عمليات حفظ السلام، حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، الأمن الداخلي، السودان ,٢٠١٧/٠٦/٢٩
https://documents.un.org/api/symbol/access?j=N1719156&t=pdf

٢- عبد الفتاح الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلد ٤٦، العدد٣، الأردن ٢٠١٩.

٣- نادية عبدالحميد، مسار النظم السياسية من ٢٠١٩:٢٠٢٠، عرض لاقتراب الدور بالتطبيق على مدينة هونج كونج، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة اسكندرية، ١٤ ديسمبر ٢٠١٤.

4- حسن نافعة، (الأمم المتحدة في نصف قرن) ، دراسة نظرية حول تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٢، أكتوبر ١٩٩٥.

5- العرجة زياد عطا هاشم، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة حتى عام ٢٠١٢، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن ٢٠١٣

6- صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي (دراسة مقارنة من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، ومن أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧) ، ٢٠٠٨

7- Malone, David. "The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century." Lynne Rienner Publishers, 2004.

8- سليم ميرة اشكالية بناء الدولة في جنوب السودان من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧

9- أحمد عبد الأمير الأنباري، الصراع في جنوب السودان: الأسباب والنتائج، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد٩، الاصدار٣٣، ٢٠٢٠.

10- Carlo KOOS and Thea GUTSCHKE, "South Sudan's Newest War: When Two Old Men Divide a Nation", GIGA Focus International Edition/English 2/2014

١١- سليم ميرة، اشكالية بناء الدولة في جنوب السودان، من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤، مرجع سابق

١٢- انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان ،٢٣-١١-٢٠١٥ ، S/٢٠١٥/٩٠٢
https://documents.un.org/api/symbol/access?j=N1537288&t=pdf
١٣- تقرير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان ، ١٥ نوفمبر ٢٠١٨ ، (٢٠١٨) S/RES/٢٤٤٥
http://undocs.org/ar/S/RES/2445(2018)
١٤- انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في أبيي، ٢٦ يوليو ٢٠١١
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n11/429/77/pdf/n1142977.pdf
١٥- انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن جنوب السودان، ٧ مارس ٢٠١٢
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n12/252/63/pdf/n1225263.pdf
١٦- انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الحالة في أبيي، ٢٥ يوليو ٢٠١٢
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n12/435/28/pdf/n1243528.pdf
١٧- انظر قرار مجلس الأمن ٢٢٠٦، سنة ٢٠١٥،
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n15/057/09/pdf/n1505709.pdf
١٨- تقرير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان ، ١٥ نوفمبر ٢٠١٨ ، مرجع سابق
١٩- انظر تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان، أكتوبر ٢٠١٩، /S/RES/2495(٢٠١٩)
http://undocs.org/ar/S/RES/2495(2019)
٢٠- انظر تقرير الأمين العام، الوضع في جنوب السودان، الدورة ٧٥، ديسمبر ٢٠٢٠، S/٢٠٢٠/١١٨٠
https://documents.un.org/api/symbol/access?j=N2033596&t=pdf
٢١- انظر تقرير مجلس الأمن ، الجمعية العامة الوثائق الرسمية ، الدورة السادسة والسبعون ، الملحق رقم ٢ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص١٣٨ ، ٢٠٢٢
https://documents.un.org/api/symbol/access?j=N2304703&t=pdf
٢٢- انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، مجلس الأمن، ١٣ فبراير ٢٠٢١, S/2021/172
https://documents.un.org/api/symbol/access?j=N2104195&t=pdf
٢٣- انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، ١٣ فبراير ٢٠٢١, مرجع سابق
٢٤- انظر قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠٦ في جلسته ٧٣٩٦ المعقودة في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n15/057/09/pdf/n1505709.pdf
٢٥- انظر قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢١ في جلسته المعقودة في ٢٩ مايو ٢٠٢٠
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n20/134/24/pdf/n2013424.pdf
٢٦- انظر تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان،٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، مرجع سابق
٢٧- انظر تقرير الأمين العام، الوضع في جنوب السودان، الدورة ٧٥، ديسمبر ٢٠٢٠، مرجع سابق
٢٨- أخبار الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة، شوهد في ٢٣فبراير ٢٠٢٤،
https://news.un.org/ar/story/2021/12/1089512
٢٩- انظر تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان،٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، مرجع سابق
٣٠- انظر تقرير الأمين العام عن جنوب السودان ،٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠، مرجع سابق
٣١- انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، مجلس الأمن، ١٣ فبراير ٢٠٢١, مرجع سابق
٣٢- مرجع سابق

٣٣- مرجع سابق

٣٤- مرجع سابق

٣٥- اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان و الحركة الشعبية لتحرير السودان، نيروبي كينيا، ٩ يناير ٢٠٠٥، ص٧٤
https://acrobat.adobe.com/id/urn:aaid:sc:EU:6f3e7406-d1c7-40de-aa39-a5f10a3539d8

٣٦- انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أبيي، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n13/483/76/pdf/n1348376.pdf

37- انظر تقرير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان، نوفمبر ٢٠١٢
https://documents.un.org/api/symbol/access?j=N1259492&t=pdf

38- مرجع سابق

39- انظر التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، نوفمبر ٢٠١٦
https://documents.un.org/api/symbol/access?j=N1636982&t=pdf

40- انظر تقرير الأمين العام عن جنوب السودان، سبتمبر ٢٠١٨
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n18/413/28/pdf/n1841328.pdf

41- انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، مجلس الأمن، ١٣ فبراير ٢٠٢١, مرجع سابق

42- انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، مجلس الأمن، ١٣ فبراير ٢٠٢١, مرجع سابق

43- انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان، مجلس الأمن، ١٣ فبراير ٢٠٢١, مرجع سابق

44- انظر تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٣

تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(undp.org)

45- انظر تقرير التنمية البشرية عام ٢٠٢١

تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١/٢٠٢٢(un-ilibrary.org) | United Nations iLibrary